وقال انما عنيت بالناس المفتين في زماننا وقبلنا لا التابعين قلت اتعني اهل البلدان
قال بالحجاز والعراق فقلت له فاحدث لي من تركه بالعراق قال ابو حنيفة لا يقول
به واصحابه قلت افيعد اصحابه الاكثر جملا واحدا لانهم قبلوه عن واحد قال فلم
اعلم غيره قال به انت اخبرتنا عن ابن ابي ليلى انه قال يردها وقيمة اللبن يوميذ
قال وهكذا كان يقول ولكن لا نقول به فقلت اجل ولكن ابن ابي ليلى قد اراد
الحديث فتاول فيه شيئا يحتمله ظاهره عندنا على غيره فقلنا بظاهره وابن ابي ليلى
اراد اتباعه لاخلافه فقال فما كان مالك يقول فيه قلت اخبرني من سمعه يقول فيه
بالحديث قال فما كان الزنجي يقول فيه قلت سمعته يفتي به بمعنى الحديث قال
الشافعي وقلت له ما كان من يفتي بالبصرة يقول فيه قال حماد بن ابي سليمان
قلت افرايت
من غاب عنك قوله من اهل البلدان ايجوز لي ان اقول على احسن الظن بهم ووافقوا
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا الا ان تعلم قولهم قال الشافعي فقلت
فقد زعمت ان الناس كلهم تركوا القول بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في المصراة
وزعمت على لسانك انه لا يجوز لك ما قلت ولم يحصل في يديك من الناس احد لسميه
غير صاحبك واصحابه قال الشافعي فقلت له وهل وجدت لرسول الله صلى الله عليه وسلم
حديثا يثبته اهل الحديث يخالفه عامة الفقهاء الا الى حديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم
مثله قال كنت ارى هذا فقلت فقد رجعت الآن ان هذا ليس هكذا قال وكنت اركب جيت
جابر بن معاذا كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العتمة ثم ياتي الى بني سلمة فيصلي
بقومه العتمة هي له نافلة ولهم فريضة فوجدنا اصحابكم المكيين عطاء واصحابه
يقولون به ووجدنا وهب بن منبه والحسن وابا بكر الحارثي وبعض مفتي
اهل زماننا يقولون به قلت وغير من سميت قال اجل وفي هؤلاء ما دل على ان
الناس لم يجمعوا على تركه قلت له وقد جهدت منذ لقيتك وجهدت ان نجد حديثا
واحدا يثبته اهل الحديث خالفته العامة فما وجدنا الا ان يخالفوه الى حديث لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا قلت اثابت هو قال لا فقلت ما لا يثبت مثله فليس
بحجة لاحد ولا على قال فكيف يرد صاعا من تمر ولا يرد ثمن اللبن قلت اثبت
هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم وليس فيه الا التسليم وقولك وقول غيرك فيه ليد
وكيف

وكيف خطأ قال من حضره نعم قال فدع كيف اذا اقررت انها خطأ في موضع فلا تضعها
الموضع الذي هي فيه خطأ قال بعض من حضره وكيف كانت خطأ قلت ان الله تعالى
تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما شاء لا معقب لحكمه فعلى الناس
اتباع ما امر وا به وليس لهم الا التسليم وكيف اذا تكون في كلام الآدميين الذين قولهم
تبعا لا متبوع ولو كان في القول اللازم كيف حتى تحمل على قياس او فطرة عقل لم يكن
للقول غاية ينتهي اليها واذا لم يكن له غاية ينتهي اليها بطل القياس ولكن القول قولان
قول فرض لا يقال فيه كيف وقول تبع يقال فيه كيف يشبه بالقول الغاية قال الربيع
والقول الغاية الكتاب والسنة قال الشافعي قلت له هل تعلم في قضاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم الخراج بالضمان معنى الا تثنيتين قال ما هما قلت ان الخراج حادث
بعد العبد فلم يكن في ملك البايع ولم يكن فيه حصة من الثمن فلا يجوز بما كان هو كذا في ملك
المشتري ان يكون الا للمشتري وانه صلى الله عليه وسلم قضى به للمالك على ما صيحا قال لا قلت
فانك لما فرعت خالفت بعض معناهما معا قال واين خالفت قلت زعمت ان خراج العبد
والامة وخدمتهما وما ملكا بهيمة او وصيفة او كرا او جدارا او غيره من وجوه الملك
يكون لسيدهما الذي اشتراه ودلس له فيه بالعيب وله رده والخدمة وملك العبد فلان
الخراج غير الخراج فاذا قيل له تجعل ذلك له وهو غير الخراج كالخراج يكون بعمله وما
وهب له يكون بغير عمله ولا يشتغل عن خدمته فقلت لانه حادث في ملكه ليس مما انعقدت
عليه صفقة البيع وزعمت ان البان الماشية ونتاجها وصوفها وثمر النخل لا يكون لربها
مثل الخراج لان هذا شيء منها والخراج ليس من العبد وتعب العبد بالخراج اكثر من تعب
الماشية باللبن والصوف والشعر يوخذ منها وكلاهما حادث في ملك المشتري وزعمت
ان المشتري اذا كانت جارية فاصابها لم يكن له ردها فقيل او تنقصها الاصابة قال لا
فقيل لا اصابة اكثر او بجد الف حماد دينارا وكزا فيا خذها السيد فقلت له ليست
وكلاهما حادث في ملكه فلم فرقت بينهما قال لانه وطيء امته فقلت اوليست امته حتى
يردها قال بلى قلت ولو كانا امته يا خذ كزا وجدته قال نعم قلت فما منع وطيء
امته وهي عندنا وعندك امته حتى يردها قال فرونيا هذا عن علي قلت اثبت عن علي
فقال بعض من حضره من اهل الحديث لا قال فرونيا عن عمر يردها وذكر عشرا او نحوا

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)